جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب

١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

السيد المهندس / الرئيس التنفيذي

شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٦.

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

الوكيل الأول

مدير الإدارة

(محاسب/ أحمد محمد فرج)

تحريراً في ٢٠٢٦/٥/٦

الجهاز المركزي للمحاسبات
بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٦
مرفقات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير
الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
في ٣١ مارس ٢٠٢٦

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية [١] لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

---

[١] تم إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٦/٣/٣١ من قبل مجلس إدارة الشركة بالتمرير بتاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٢.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الإستنتاج المُتحفظ:

- بلغ صافي الربح بعد الضريبة في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٣٤١,٧٢٦ مليون جنيه، مقابل نحو ٢٧٧,٧٦٤ مليون جنيه خلال الفترة المُماثلة من العام المالي السابق، بزيادة قدرها ٦٣,٩٦٢ مليون جنيه.

وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية للشركة، مثل الفوائد الدائنة والإيرادات والأرباح المتنوعة، بنحو ٢٦٠,٠٣٩ مليون جنيه، بما يعادل ٧٦,١٠% من الربح المُحقق.

وساهم ذلك في تحقيق زيادة الربح المُحقق بنحو ٢٤٢,٩١٣ مليون جنيه عن المُستهدف بالموازنة الإستثمارية خلال الفترة، والمُقدر بنحو ٩٨,٨١٣ مليون جنيه، بنسبة تحقيق مُستهدف بلغت ٣٤٥,٨٣%، مما يُشير إلى عدم دقة التقديرات المُدرجة في موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

- في إطار الإلتزام بالضوابط والإجراءات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن قواعد القيد والشطب، وبالإستناد إلى قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١٩) الصادر بجلسته رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٥، فقد باشرت الشركة البدء في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لتنفيذ زيادة رأس المال المُصدر والمدفوع بالكامل، بما لا يقل عن مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري، وذلك إتساقًا مع أحكام البند (٦) من المادة (٧) من قرار الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته.

وإستكمالاً لما تقدم، فإن الشركة بصدد إستصدار موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على إتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً وفقاً لنص المادة (١٦) من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩.

- لم تقم الشركة بتعديل المادة (٧) من النظام الأساسي وكذلك بيانات السجل التجاري للشركة، وبما يعكس التعديلات الأخيرة التي طرأت على هيكل المساهمين توافقاً للتغيرات في نسبة المساهمة.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

CamScanner

بلغت القيمة الدفترية للأصول الثابتة نحو ٣٠٢,٧٩١ مليون جنيه (بعد إستبعاد مجمع الإهلاك بنحو ٦٥٦,٢٥٩ مليون جنيه)، تبين بشأنها ما يلي:

- تضمنت الأصول الثابتة (أراضي) ما يلي:

* **نحو ٣٠,٠١٧ مليون جنيه** قيمة أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها بالعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ (٤ فدان، ١٤ قيراط ٢١ سهم) والمُسدد عنها مبلغ ٦ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٧ قيمة المُتبقي من ثمن الأرض والمُقرر سدادها وفقاً للعقد، بعد إنهاء التسجيل وبناءً على تعهد من الجمعية التعاونية الإنتاجية في ذات التاريخ بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أقرب وقت وهو ما لم يتم حتى تاريخ نهاية الفحص في أبريل ٢٠٢٦.
* **نحو ١٠,٠٧٣ مليون جنيه** قيمة أرض مجمع المخابز الآلية ببنها والبالغ مساحتها ٥٣٨٤,٧٠م٢ والمُسدد قيمتها بالكامل بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ والمُحرر عنها عقد بيع إبتدائي ما بين الشركة ومجلس مدينة بنها في ٢٠٢٢/١٠/٣٠، وبالتقدم للشهر العقاري لإستخراج شهادات القيود ومطابقة أرقام قطع الأرض محل العقد، تبين أن بعضاً منها غير مُسجلة بملكية مجلس مدينة بنها، مما حال دون إتمام إجراءات التسجيل.

- إستمرار التحفظ على السيارة والمقطورة رقمي (٦٤٧٨ ق.م.ب، ٦٩١٨ ق.ف.ج) التابعتان لقطاع القليوبية منذ ٢٠٢١/١٢/١٣ على خلفية حادث رقم ١٩٣٧٥ والتي تم تسليمها لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية في ٢٠٢٣/٣/٣٠، رغم صدور قرار النيابة الكلية بجنوب دمنهور في ٢٠٢٤/١/٣ بإلغاء تسليمهما لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وإعادتهما لمكان الإيداع، وتم على أثر ذلك إقامة الدعوى ٢٤ لسنة ٢٠٢٤ - إيتاي البارود - ضد وزير العدل وآخرين وتم وقفها بجلسة ٢٠٢٥/٧/٣١ لحين الفصل في صحة الحادث، وتم تعجيل الدعوى من الوقف وصدر فيها حكم لصالح الشركة، وتم إستئناف الدعوى برقم ١٤١٥ لسنة ٨٢ ق.س.ع دمنهور ومُحدد لها جلسة ٢٠٢٦/٦/٢.

بلغت قيمة المخزون في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١٥٦,٤٥٦ مليون جنيه، تبين بشأنها ما يلي:

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضي بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط، ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٤-٤) والخاص

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

CamScanner

بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " الخامات ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار تُقيم بإتباع طريقة المتوسط المتحرك " ونُشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) والتى تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح فى تحميل تكلفة المخزون فى حالات بنود المخزون ".

- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة والبالغ كميتها حوالي ١٤١٠ طن قمح أجنبي ٧٢% والبالغ قيمته نحو ١٨,٣٣٠ مليون جنيه، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالي ٦١,٧٢٣ طن من القمح المحلي وحوالي ٤٩,٤١٢ ألف طن من القمح الأجنبي ٨٧,٥%، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع والشون في ٢٠٢٦/٣/٣١.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات اكتفاءً بالدورة المستندية لبيع المخلفات، وقد بلغت كمية القمح المطحون ٨٧,٥% بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالي ١,٠٤٩ مليون طن خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ بما يعادل حوالي ١,٠٢١ مليون طن قمح ٢٤ قيراط - طبقاً للمركز الإحصائي المُعد بمعرفة الشركة - بفارق قدره حوالي ٢٨ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالي ١٣ ألف طن فقط بفارق قدره ١٥ ألف طن.

فضلاً عن وجود تفاوت في أسعار بيع هذه المخلفات حيث تراوح متوسط أسعار البيع من ١٤٩٧ جنيه إلى ٥٨٤٠ جنيه للطن بمطاحن الشركة.

- عدم صحة وسلامة أرصدة العملاء بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٦/٣/٣١ وبالإيضاحات المتممة والتي تضمنت رصيد العملاء المدين نحو ٥٥٧,٧٦٤ مليون جنيه، ورصيد دائن بنحو ٤١٣,٨٧٦ مليون جنيه، وصحة الأرصدة نحو ١٧٥,٩٩٠ مليون جنيه مدين ونحو ٣٢,١٠٣ مليون جنيه دائن.

بلغ رصيد العملاء في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١٧٥,٩٩٠ مليون جنيه، ورصيد دائن بنحو ٣٢,١٠٢ مليون جنيه، وبمراجعة تفصيلات أهم الأرصدة أتضح ما يلي:

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

- مبلغ نحو ٥٣,٨٠٨ مليون جنيه قيمة المُستحق على شركتي الجملة (العامة، المصرية) عن مسحوباتهما من الدقيق خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ والتسعة أشهر من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (مبلغ نحو ٤٣,٧٧٢ ، ونحو ١٠,٠٣٦ مليون جنيه على الترتيب).
- مبلغ نحو ٤٩,٤٤٩ مليون جنيه قيمة مديونية مُستحقة على شركات المضارب والمتمثلة في شركة مضارب الدقهلية بنحو ١٩,٨٤٨ مليون جنيه، شركة مضارب الشرقية بمبلغ نحو ١٥,٣٩٤ مليون جنيه، نحو ١٣,٤٨١ مليون جنيه شركة مضارب دمياط، نحو ٧٢٦ ألف جنيه مُستحقة على شركة مضارب الغربية.
- مبلغ نحو ٣,٠٧٢ مليون جنيه قيمة نقليات مُستحقة على الشركة العامة للصوامع والتخزين.
- مبلغ نحو ٣,٩٩٩ مليون جنيه قيمة المديونية المُستحقة على الشركة القابضة للصناعات الغذائية منها نحو ١,٣٠٠ مليون جنيه قيمة مسحوباتها من الدقيق (عبوة ١ كيلو) خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- مبلغ نحو ١,٥٣١ مليون جنيه مديونية مُستحقة على شركتي المجمعات الإستهلاكية (نحو ١,٠٥٥ مليون جنيه شركة مجمعات النيل، نحو ٤٧٦ ألف جنيه شركة إسكندرية للمجمعات).
- مبلغ نحو ٣٧,٠٤٩ مليون جنيه مديونية مُستحقة على تعاملات كبار العملاء والقطاع الخاص والتعاقدات عن مسحوباتهم من الدقيق الحر خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ منها على سبيل المثال وليس الحصر (نحو ١١,٣٩٤ مليون جنيه شركة مصنع النور، نحو ٥,٣٥٠ مليون جنيه شركة يونيفرت، نحو ٥,١٩٣ مليون جنيه شركة الرواد، نحو ٤,١٠٠ مليون جنيه شركة مكرونة الأميرة، نحو ٢,١١٤ مليون جنيه شركة الخير).

فضلاً عن مبلغ ٢٧,٠٨٢ مليون جنيه قيمة المديونية المُستحقة على جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة بموجب التعاقد المؤرخ في نوفمبر ٢٠٢٥ والمتمثل في باقي قيمة مسحوباته من عبوات المكرونة (٣٥٠ جرام) والموجهة إلى شركتي العامة والمصرية خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٥.

- ما زال لم يتم تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لصالح الشركة في الدعوى رقم ١٦٣٠/١٦١٩ لسنة ٦٧ ق.س.ع طنطا بشأن مبلغ نحو ١٥,٦٤٤ مليون جنيه (قيمة إيجار وعجوزات) على السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المُستأجر السابق للفندق السياحي والنادي الإجتماعي بموجب العقد المؤرخ أبريل ٢٠١٢ والمُستحقة عن الفترة من يونية ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

CamScanner

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٥٠١,٥٠٨ مليون جنيه بزيادة قدرها ١١١,٠٣٨ مليون جنيه عن أرصدة ٢٠٢٥/٧/١ والبالغة نحو ٣٩٠,٤٧٠ مليون جنيه، وذلك بعد تدعيم المخصصات بمبلغ ١٤٥ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٣٣,٩٦٢ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلي:

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ ٣٩٩,٤٧٠ مليون جنيه بعد تدعيمه بنحو ٨٠ مليون جنيه على رصيد أول المدة والبالغ نحو ٣١٩,٤٧٠ مليون جنيه، وذلك لمواجهة ما يلي:

* خلاف الشركة ومصلحة الضرائب على ضريبتي المبيعات والقيمة المُضافة على إيرادات القمح المطحون لمنظومة الخبز ومبيعات النخالة بالإضافة إلى فروق فحص عن السنوات من ٢٠١٣/٣ حتى ٢٠٢٠/١١، وقد بلغت جملة المطالبات وفقاً لآخر مطالبة سداد في ٢٠٢٦/٢/٢٣ بمبلغ نحو ٢٨٨,٢٥٩ مليون جنيه تم تكوين مُخصص عنها في ٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو ٣٢٩,٤٧٠ مليون جنيه وذلك بعد تدعيم رصيد أول المدة (يوليو ٢٠٢٥) البالغ ٢٨٩,٤٧٠ مليون جنيه بمبلغ نحو ٤٠ مليون جنيه.
* ورد للشركة مطالبة نموذج (١٥) بفروق فحص عن الفترة من ٢٠٢٠/١٢ حتى ٢٠٢٤/٦ بمبلغ نحو ١٤٠,٢٠٠ مليون جنيه، قامت الشركة بالطعن عليه وتحويله إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بإعادة الفحص وفي إنتظار التقرير.

هذا بخلاف المُجنب بحساب الأرصدة الدائنة بنحو ١٢,٢٢٢ مليون جنيه لمقابلة الخلافات الضريبية على القيمة المُضافة عن عمولة تسويق القمح المصري للفترة من ٢٠١٧/٦ إلى ٢٠١٩/٦.

ونُشير في هذا الصدد إلى أن جميع السنوات تم نظرها بلجان الطعن وإنهاء المنازعات ومرفوع بشأنها قضايا ما زالت متداولة في ضوء ما تم تقديمه لنا من مُستندات ومُذكرات طعون من الشركة.

* نزاع مع مصلحة الضرائب القائم على الضريبة المُستحقة مقابل تكلفة الطحن عن السنوات من ٢٠١٤/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠، وتم الاتفاق بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢ على تخفيض الضريبة المُستحقة عن هذه الفترة وما زالت إجراءات القيد والتسوية مع مصلحة الضرائب وفقاً لما تم إعتماده.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

ويتضح في ضوء ما سبق ومذكرات الشركة وفترات النزاع الواردة بمطالبة سداد (٣) أن الخلاف الضريبي بلغ نحو ٢٩٦,٤٥٩ مليون جنيه مما يُشير إلى زيادة قدرها نحو ١٣٢ مليون جنيه ومغالاة في تقدير قيمة المُخصص المُكون، هذا بخلاف مبلغ نحو ١٢,٣٣٣ مليون جنيه المُعلي بالأرصدة الدائنة.

* الخلاف على المطالبة بفروق فحص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٥/٧ حتى ٢٠٢٠/٦ والتي وردت عنها مطالبة بنحو ٣٥,٩٢٤ مليون جنيه وتم الطعن عليها وإحالتها إلى لجنة الطعن وفي إنتظار التقرير، تم تكوين مُخصص عنها بنحو ٧٠ مليون جنيه وذلك بعد تدعيم رصيد أول المدة (يوليو ٢٠٢٥) البالغ ٣٠ مليون جنيه بنحو ٤٠ مليون جنيه ليصبح المُخصص عنها في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ ٧٠ مليون جنيه.

وقد ورد للشركة إخطار بتجهيز مستندات فحص ضريبة الدخل من ٢٠٢٠/٧ حتى ٢٠٢٣/٦.

* بلغ رصيد مخصص عقوبات المطاحن في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ٣٣,٨٨٩ مليون جنيه لمُواجهة الغرامات التموينية والمخالفات المرتبطة بنشاط المطاحن، وذلك بعد تدعيمه بمبلغ ٢٠ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٤,١١١ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ وبزيادة قدرها نحو ١٥,٨٨٩ مليون جنيه عن رصيد أول المدة البالغ ١٨ مليون جنيه، وقد وردت المطالبة بغرامات تخص بعض قطاعات الشركة (المنوفية، القليوبية، كفر الشيخ) تتمثل في مخالفة عينات ونقص أوزان بمبلغ نحو ١,٤٢٢ مليون جنيه ضمن المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

* بلغ رصيد مخصص مطالبات القضايا في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٦٨,١٤٨ مليون جنيه، بزيادة ١٥,١٤٨ مليون جنيه عن أول الفترة والبالغ ٥٣ مليون جنيه، وتم تدعيمه بنحو ٤٥ مليون جنيه وإستخدام نحو ٢٩,٨٥٢ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١، ولم نواف بالدراسة القانونية عن الأثر المالي وما قد تتحمله الشركة من أعباء حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ إكتفاءً بالدراسة القانونية المُقدمة لنا في ٢٠٢٥/٦/٣٠ والتي أوضحت أن قيمة المطالبات المُحتملة حال الخسارة نحو ٦٠ مليون جنيه تشمل عدد (٧٤٦) قضية بأحكام نهائية

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

غير مُنفذة حتى أغسطس ٢٠٢٥ بنحو ١٦,٧٧٧ مليون جنيه، وعدد (٧٥٧) قضية عمالية مُتداولة وأخرى مُستأنفة بقيمة مُقدرة بنحو ٤٣,٢٨٠ مليون جنيه.

هذا وقد قامت الشركة بسداد مبلغ نحو ٢٨,٥٧٧ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بخلاف ما تم صرفه خلال فترة المركز المالي بنحو ٢٩,٨٥٢ مليون جنيه.

وفي ضوء الزيادة المُستمرة لتلك القضايا العمالية، صدر عن مجلس الإدارة بجلستيه رقما (٦، ٧) المُنعقدتين بتاريخي ١٥ مايو و٣٠ يونية ٢٠٢٥ ضم (٤) علاوات عن أعوام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ للحد من الأعباء المالية على الشركة.

- تُباشر الشركة العديد من الدعاوي القضائية التى ما زالت متداولة حتى تاريخه (أبريل ٢٠٢٦) لم نوافِ عنها بالدراسة القانونية ومما قد يترتب عليها من أثر مالي مُحتمل لهذه الدعاوي وبما يُخالف مُتطلبات الإفصاح والإعتراف وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ذات الصلة، أهمها ما يلي:

* الدعوى رقم ٢٠١٢/٢٧٣ مدني المُقامة من ورثة سهير يعقوب سابا، لإسترداد أرض وآلات مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم، أيدت محكمة النقض بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩ إدعاء المدعين، وأُعيدت الدعوى لإستئناف شبين الكوم التي أحالتها لمكتب الخبراء لتقدير قيمة الأرض وفق الأسعار الحالية، وعلى أثر ذلك تعاقدت الشركة مع مكتب المُستشار/ محمد فريد مقابل ٣ ملايين جنيه تُسدد على دفعتين، مع شرط إسترداد الدفعة المُقدمة بعد خصم مائة ألف جنيه حال الخسارة (لا قدر الله) وذلك بموافقة مجلس الإدارة رقم (١٠) في ٢٠٢٤/٨/٢٥، والدعوى مُقيدة برقم ٢٩٦ لسنة ٤٨ ق.س.ع شبين الكوم (مُعادة من النقض) وأُحيلت إلى لجنة ثلاثية، وبجلسة ٢٠٢٦/٣/١١ حكم في الدعوى بالقبول لصالح المدعين، وطبقاً لبيانات القطاع القانوني بالشركة فإنه جاري الحصول على صورة الحكم حتى يتسنى للشركة الطعن عليه.

وبشأن ما سبق لم نتلقَّ إفادة القطاع القانوني بتقدير قيمة الإلتزام المالي المُحتمل على الشركة عن هذه الدعوى، الأمر الذي يحول دون تحديد المخصصات المالية اللازمة لمواجهة أي إلتزامات قانونية قد تنشأ، بما في ذلك الغرامات، الرسوم، أو المصروفات التي قد تتحملها الشركة عن هذا النزاع القانوني.

* الدعوي رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٢٢ مدني كلي طنطا والمُستأنفة برقم ٢٦٧٨ لسنة ٧٤ ق.س.ع طنطا والمُقامة من السيدة/ نادية عبد الواحد أحمد عيد ولآخرين للمطالبة بتعويض عن قرار تأميم

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

أرض مطحن سلندرات الإتحاد بطنطا، وهي مُحالة لمكتب الخبراء ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٦/١٠ للتقرير.

* الدعوي رقم ١٨٩٤٣ لسنة ٦٦ ق عليا القاهرة د ٣ موضوعي والمُقامة من ورثة/ حُسنة أحمد الدحدح بخصوص إسترداد أرض شونة شبين القناطر بقطاع القليوبية، ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٥/١٩.

* الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٦ ق قضاء إداري المنوفية والمُقامة من الشركة ضد وزير الإسكان وآخرين بشأن دعوى طعن على القرار ٣١٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن إسترداد مُجمع المخابز الآلية بمدينة السادات وحُكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/١٢/٢٧ بعدم اختصاص وإحالة لمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة ولم يُحدد لها جلسة بعد، والطعن رقم ٧٥٣٧ لسنة ٧٠ ق.د ٣ إدارية عليا والمُقامة ضد وزير الإسكان ورئيس جهاز مدينة السادات بشأن دعوى طعن على إلغاء قرار إسترداد مجمع المخابز البلدية بمدينة السادات وإلزام بمقابل حق انتفاع وبجلسة ٢٠٢٥/٦/٢٤ تم إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالمنوفية ولم يُحدد لها جلسة بعد.

بلغت أرصدة الموردين في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٤٥٥,٩٩٩ مليون جنيه (دائن)، نحو ١,٤٨٩ مليون جنيه (مدين)، وبالمراجعة تبين ما يلي:

- عدم إجراء المطابقات اللازمة في ٢٠٢٦/٣/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها الدائنة البالغة نحو ٣٨٦,٦٦١ مليون جنيه والمدينة البالغة نحو ١,١١٨ مليون جنيه.

- ما زالت مستحقات الشركة لدى بعض الشركات العاملة بمنظومة المكرونة التمويني والصادرة بالتوجيه الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢٢ والمنتهي العمل بها منذ أغسطس ٢٠٢٤ وطبقاً للمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١٧ على أرصدتها في ٢٠٢٥/١٢/٣١ فقد تضمنت الأرصدة المدينة للموردين نحو ٥٧,٦٠٧ مليون جنيه أرصدة مُستحقة على شركات المنظومة (نحو ٤٦,٦٠٤ مليون جنيه شركة الأميرة لصناعة المكرونة، نحو ٥,١٤٦ مليون جنيه شركة يونيفرت، نحو ٤,٨٣٣ مليون جنيه شركة مضارب الدقهلية، نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه شركة مصر المنوفية للمطاحن)، لم يتم تحصيلها بعد وتحفظت الشركة على هذا المبلغ بالمطابقة المُشار إليها عاليه.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

- تضمن حساب المصروفات المُستحقة في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ٦,٢٨٦ مليون جنيه تحت مسمي إيجار مديرية هيئة الأوقاف المصرية (شونة الأبعادية)، وبالمراجعة تبين ما يلي:

وردت مراسلات بين الشركة وكل من مديرية التموين بالبحيرة وجامعة دمنهور وهيئة الأوقاف المصرية بشأن التنازل عن جزء من أرض الشونة المملوكة لهيئة الأوقاف والمُستأجرة بمعرفة الشركة، بحيث تُخصص مساحة ٢ فدان لصالح الشركة والتعامل عليها بالشراء، على أن تُخصص المساحة المُتبقية وقدرها نحو ١٧ فداناً لصالح جامعة دمنهور.

وتضمنت الإتفاقات إلتزام الجامعة بنقل ميزان البسكول وتمهيد ورصف المُسطح وإقامة سور فاصل بين الأرضين على نفقتها دون تحميل الشركة أية تكاليف، وتم إعتماد ما ورد بمحاضر الإجتماعات من مجلس الإدارة بجلسته رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥.

كما تبين من بيانات القطاع القانوني رفع الدعوى رقم ٣١ لسنة ٢٠٢٥ مدني كلي دمنهور ضد هيئة الأوقاف المصرية بطلب براءة ذمة الشركة وإلزام الهيئة بتحرير عقد إيجار لمساحة الشركة، والدعوى مُحدد لها جلسة ٢٠٢٦/٥/١٨.

- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها الدائنة بالشركة في ٢٠٢٦/٣/٣١ والبالغة نحو ٦,٨٧٤ مليون جنيه، وقد تم سداد مبلغ نحو ٧,٠٥٦ مليون جنيه المستحق عن شهر مارس ٢٠٢٦ في ٢٠٢٦/٤/١٢ بفارق قدره نحو ١٨٢ ألف جنيه.

- بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالحسابات الدائنة للشركات الشقيقة في ٢٠٢٦/٣/٣١ (دائن) بنحو ٢٩٢ ألف جنيه قيمة المُستحق بإسم صندوق موازنة الأسعار بواقع عشرة جنيهات عن كل طن نخالة وذلك دون الوقوف على السند القانوني لهذا الأمر وذلك رغم قيام الشركة ببيع النخالة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية مقابل الحصول على عمولة بنسبة ١٥% من قيمة البيع.

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي في ٢٠٢٦/٣/٣١ والتي تبلغ نحو ٥,٨٨٦ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٦/٣/٣١ المبالغ التالية:

* نحو ٢٣٣,٦٨٧ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير، ونحو ٨٥,٣٢٣ مليون جنيه خدمات مباعة منها (نحو ٨٢,٩٢١ مليون جنيه قيمة عمولة توزيع النخالة، نحو ٢,٤٠٢ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبي) وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٦/١/١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.
* نحو ١٤,٣٦٢ مليون جنيه قيمة نقليات قمح أجنبي خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ ضمن حساب خدمات مباعة، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين.

- بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون دون باقي عناصر النظام ونوصي بتطويره لتحقيق الأهداف المرجوة.

- أسفرت نتائج أعمال بعض المخابز (السادات، دمنهور، طنطا) التابعة للشركة عن خسائر بلغت نحو ٣,٩٨٩ مليون جنيه.

ضعف أعمال الرقابة والمراجعة المفاجئة والدورية على مستودعات الشركة، ومن صور ذلك:

- بناءً على خطاب قطاع البحيرة رقم (٢٤٢) بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٦ بشأن وجود عجز قدره ٥٦٠٠ شيكارة لم يتم توريدها بمستودع وادي النطرون خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٥، بناءً على مطابقة إدارة المستودعات لبيان المشحون من شركة مطاحن شمال القاهرة للكميات المستلمة بمستودع وادي النطرون.
- تم التوجه لشركة مطاحن شمال القاهرة والتي أفادت بصحة بيانات الكميات التي تم شحنها من طرفها وأن هناك أذون إستلام من أمين مستودع وادي النطرون تلاحظ أن بعضها من دفاتر غير مُستخدمة حالياً والبعض الأخر من دفتر مُستخدم ولكن غير مُقيدة باليوميات في المستودع، أو الدورة المستندية بقطاع البحيرة وهي أرقام (١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٦، ١٧١٠٥، ١٧١٠٦، ١٧١٠٧) خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٥، هي أذون فعلية وإنما أذون مزورة.

وعليه فإنه يوجد عجز ٥٦٠٠ شيكارة لم يتم توريدها من قبل السيد/ نصر عبد الحكم أمين مستودع وادي النطرون والذي أحيل للمعاش بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/١٨.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

حيث لم تدرج هذه الكمية ضمن الوارد اليومي للمستودع في أو سجل التموين الخاص بالمستودع.

- قامت إدارة القطاع التجاري بمراجعة اليوميات المسجلة في شاشة سمارت بقطاع البحيرة مع المُسجل بدفتر مستودع وادي النطرون، تبين من خلاله عدم المطابقة بين القيدين وبالعجز السابق ذكره.

- تم إحالة الواقعة إلى القطاع القانوني بالشركة لإجراء التحقيق اللازم وقُيد برقم (١) لسنة ٢٠٢٦، وقُدمت مذكرة للسيد المُستشار المحامي العام لنيابات جنوب البحيرة في ٢٠٢٦/٢/٢٢ وقد أشر سيادته بالإحالة لنيابة وادي النطرون الجزئية للإختصاص وقُيد المحضر برقم ٦٣٣٤ لسنة ٢٠٢٦ بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٢٥، وطبقاً لبيانات القطاع القانوني بالشركة فإن الموضوع قيد النيابة للتحقيق.

جدير بالذكر عدم قيام الشركة بإثبات قيمة العجز المذكور الناتج عن واقعة إختلاس أمين العهدة بالدفاتر والسجلات المحاسبية على الرغم من ثبوت الواقعة وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيالها.

الإستنتاج المتحفظ:

وفي ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات كان يجب إجراؤها فلم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً:

- لا يزال الوضع قائماً بشأن عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص بعضها محل دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الأخر صدر به أحكام نهائية وما زال لم يتم التسجيل، ومن أمثلة ذلك (مجمع المخابز الآلية بطنطا بالغربية، مطحن السلام بقليوب بالقليوبية، مطحن المعداوي بمنوف بالمنوفية).

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

- ما زال لم يتم الحصول على مبلغ ١٢١,٦٦٦ ألف جنيه قيمة باقي المُستحق من مبلغ التعويض بشأن نزع ملكية جزء من أرض شونة دفرة والصادر بشأنها حُكم قضائي لصالح الشركة عام ٢٠١٦ في الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠١٤، ولم يتم تنفيذه حتى تاريخه.

- لم تقم الشركة حتى تاريخه بالإستفادة من نشاط تقسيم الأراضي والإستثمار العقاري أو إستغلاله، وذلك بعد تعديل المادة (٣) من النظام الأساسي للشركة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩، مع إجراء دراسة تفصيلية للإستفادة من هذا النشاط.

- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثماري في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١٣,٦٤٩ مليون جنيه، متضمنًا مبلغ نحو ١٢,٣٤٣ مليون جنيه يُمثل قيمة آلات ومعدات وعدد وأدوات خاصة ببعض مطاحن الشركة، يرجع تاريخ شراء بعضها منذ يونية ٢٠١٧ ولم تُستخدم حتى نهاية الفحص في أبريل ٢٠٢٦، الأمر الذي يمثل رأس مال عاطل وغير مستغل، رغم تأكيد الشركة المُتكرر في ردودها أنه سيتم إستخدام هذه الآلات والمعدات في تطوير مطاحن الشركة.

- عدم إستغلال بعض الطاقات الإنتاجية المُتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ مما له الأثر في تعظيم عوائد المال المُستثمر، ومن صور ذلك (مطحن ٢٣ يوليو لإنتاج الدقيق إستخراج ٧٢%، مصنع مكرونة شبين الكوم، مخبز طنطا حلويات ونواشف).

- تضمن مخزون قطع غيار في ٢٠٢٦/٣/٣١ أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت تكلفتها نحو ٢٦٩,٤٦٣ ألف جنيه (طبقاً لحصر وبيانات الشركة المُسلمة لنا).

- تضمن مخزن إنتاج تام (ورش) في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ٦٠,٩٥٨ ألف جنيه قيمة أصناف تم تصنيعها منذ ديسمبر ٢٠١٧ لخطوط إنتاج الدقيق البلدي التي تم تكهينها.

- بلغ رصيد الإحتياطي القانوني في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٣١٤,٧٩٣ مليون جنيه وبنسبة ٤١٩,٧٢% من رأس المال المُصدر والمدفوع والبالغ نحو ٧٥ مليون جنيه، وهو ما يُعد تجاوزًا للحدود المعقولة وغير مُتسق مع الغرض الأساسي من تكوين هذا الإحتياطي والمُتمثل في تغطية

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

CamScanner

خسائر مُستقبلية أو تعزيز المركز المالي للشركة، طبقاً للمادة (٤٠) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادتين رقما (٩١، ١٩٢) من لائحته التنفيذية.

- تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل في ٢٠٢٦/٣/٣١ المبالغ التالية:

* نحو ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه بواقي الحصص النقدية منذ ١٩٨٦ حتى ١٩٩١، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) بمخالفة توصيات الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة للحصول على القرارات المنظمة للتصرف في تلك المبالغ بعد الرجوع إلى الشركة القابضة للصناعات الغذائية.

* نحو ١,٥٩٥ مليون جنيه تمثل قيمة المُسدد من أحد المشترين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية) ويوجد نزاع قضائي بشأنها بالدعوى رقم (٩٤١ لسنة ٢ ق.س.ع) فوه ومازالت منظورة ومُؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٧/٢٩.

- تضمن حساب تأمينات للغير بحساب الأرصدة الدائنة الأخري مبلغ نحو ١,١٥٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة تخص مخابز منظومة الخبز الطباقي منذ عام ٢٠١٤، ومبلغ نحو مليون جنيه تأمينات للغير يُمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات).

- لم يتم تحديث المعدلات المعيارية لعوامل الإنتاج منذ عام ٢٠١٤، رغم التغيرات التي طرأت على جميع عوامل الإنتاج حتى عام ٢٠٢٦، لذا يتطلب الأمر تشكيل لجنة لإعادة دراسة وتحديث المعدلات المعيارية لكل طن من القمح المطحون والمكرونة، بهدف قياس كفاءة أنشطة الشركة وتعزيز الرقابة عليها، فضلاً عن عدم قيام الشركة بقياس الإنحرافات عن تلك المعدلات مع الأداء الفعلي وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

- لم يتم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية الدورية - الفقرة (١١) والتي تنص على أنه " يجب عرض نصيب السهم الأساسي أو المُنخفض في الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة "، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) - الخاص بعرض القوائم المالية - الفقرة (١٠٧) والتي تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض سواء في قائمة التغيرات في حقوق

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

الملكية أو في الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها ".

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوى الدولة، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بما يُساهم في مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

تحريراً في ٢٠٢٦/٥/٦

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / علي سيد علي)

تم المسح الضوئي بـ CamScanner